المؤتمر العلمي الدولي الرابع

لكلية الاقتصاد

النظام الضريبي في ليبيا

(تقييم واصلاح)

سرت 17 مايو 2025م

تحرير

أ. د. الطيب محمد القبي

أ. د. حسين مسعود أبومدينة

منشورات مركز البحوث والاستشارات - جامعة سرت

الطبعة الأولي 2025م

بحوث المؤتمر العلمي الدولي الرابع لكلية الاقتصاد

النظام الضريبي في ليبيا

(تقييم وإصلاح)

سرت 17 مايو 2025م

تحرير

أ. د. الطيب محمد القبي أ. د. حسين مسعود أبومدينة

المراجعة اللغوية

د. حنان مفتاح شعبان

منشورات مركز البحوث والاستشارات بجامعة سرت

الطبعة الأولى 2025م

بحوث المؤتمر العلمي الدولي الرابع لكلية الاقتصاد

النظام الضريبي في ليبيا

(تقييم وإصلاح)

سرت 17 مايو 2025م

الوكالة الليبية للترقيم الدولي الموحد للكتاب

دار الكتب الوطنية

بنغازي – ليبيا

هاتف: 9097074 - 9096379 - 9090509
بريد مصور: 9097073
البريد الالكتروني: nat_lib_libya@hotmail.com

رقم الإيداع القانوني 290 / 2025م

رقم الإيداع الدولي: ردمك ISBN 978-9959-891-65-5

تصميم الغلاف: خالد جمعة مهلهل

جميع البحوث والآراء المنشورة في هذا المؤتمر لا تعبر إلا عن وجهة نظر أصحابها، ولا تعكس بالضرورة رأي مركز البحوث والاستشارات بجامعة سرت.

حقوق النشر والطبع محفوظة لمركز البحوث والاستشارات بجامعة سرت

الطبعة الأولى 2025م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ
وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ
أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾

صدق الله العظيم

سورة البقرة آية 188

أ. د. سليمان مفتاح الشاطر
رئيس جامعة سرت
المشرف العام للمؤتمر

أ. د. الطيب محمد القبي
وكيل الجامعة للشؤون العلمية
ورئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر

د. علي مفتاح النائب
رئيس المؤتمر وعميد كلية الاقتصاد

د. سعاد عياش علي امعرف
رئيس اللجنة العلمية

أعضاء اللجنة العلمية

أ. د. سليمان سالم الشحومي
د. محمود جمعة المجدوب

أعضاء اللجنة التحضرية

أ. مصباح مفتاح الدليو
أ. عبدالكريم إبراهيم غيث
عبدالحليم مفتاح الشاطر
عبدالباسط اهلال الدبار
علي مصطفى مكادة
سفيان سالم الشعالي
خـالـــد جمعة مهلهل
خالد محمد درياق

المحتويات

العنوان	الصفحة
كلمة رئيس الجامعة أ. د. سليمان مفتاح الشاطر	3
كلمة وكيل الجامعة للشؤون العلمية ورئيس اللجنة التحضيرية أ. د. الطيب محمد القبي	4
كلمة رئيس المؤتمر د. علي مفتاح التائب	5
كلمة رئيس اللجنة العلمية د. سعاد عياش علي امعرف	6
أثر التحول الرقمي في تحسين التحصيل الضريبي **دراسة ميدانية في مكتب مصلحة ضرائب مصراتة** أ. سرور بشير علي الطويل أ. امباركة محمد سالم محمد	7- 34
تقييم مؤشرات الاداء الضريبي في ليبيا للفترة من (1980 – 2020) أ. حليمة لزهر السماع	35- 48
دور التحول الرقمي كآلية للحد من التهرب الضريبي وزيادة الإيرادات الضريبية **من وجهة نظر موظفي مصلحة الضرائب بمدينة بنغازي/ دراسة ميدانية** د. فاطمة مفتاح خليل الفلاح أ. ناصر امراجع إدريس الفارسي	49- 78
معوقات تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني في الإدارة الضريبية الليبية **دراسة حالة: إدارة الضرائب بمدينتي زليتن ومسلاتة** د. ناصر ميلاد بن يونس د. عبد الفتاح محمد كرزمه	79- 102
تحديات تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحسين كفاءة العمليات الضريبية **دراسة حالة – الإدارة الرئيسية بمصلحة الضرائب الليبية** أ. عبد السلام محمد عبد الكريم	103-126

المحتويات

العنوان	الصفحة
مدى أهمية الإصلاح الضريبي لتحسين جباية الإيرادات الضريبية في ليبيا دراسة ميدانية على إدارة الضرائب بالمرقب وزليتن د. شكري أحمد عامر د. محمود جمعه المحجوب	154-127
دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في ضمان الالتزام بالقوانين الضريبية أ. نجوى رمضان خليفة اعبوده أ. ليلي مولود أحمد الكار	180-155
أثر التغيرات في قوانين ضرائب الدخل على تمويل الإيرادات غير النفطية في ليبيا، دراسة تطبيقية عن الفترة 1973 – 2023 أ.د. أكرم علي محمد زوبي أ. ملاك عاشور أمنيسي العدلي أ. وردة نصر فرج صداقة	208-181
الثبات التشريعي للضريبة في ليبيا ودوره في تشجيع الاستثمارات الأجنبية أ. خليفة محمد علي إمطير أ. الصديق محمد علي القبي	228-209
الإيرادات الضريبة وإسهامها في الميزانية العامة للدولة الليبية دراسة تحليلية مقارنة من منظور محاسبي خلال المدة (2015 – 2024) د. سعاد عياش علي امعرف د. أبو القاسم محمود أبو ستالة	252-229
الاستقامة التنظيمية في ضوء بعض المتغيرات الشخصية والوظيفية دراسة ميدانية على الموظفين في إدارتي مصلحة الضرائب درنة والجبل الأخضر أ.د. وائل محمد جبريل أ. خالد حسين دخيل	288-253
الأهمية النسبية للإيرادات غير النفطية في تمويل الميزانية العامة وتغطية الإنفاق العام في ليبيا، دراسة تطبيقية على الإيرادات الضريبية خلال الفترة 2010م – 2024م. د. خالد عبد الواحد النخاط علي سعد البرداح	318-289
تحليل دوال الاستجابة النبضية وتجزئة التباين في العلاقة بين الإنفاق العام والإيرادات الضريبية: دراسة قياسية لحالة ليبيا د. صقر حمد الحيباني أ. د عبد العزيز علي صداقة د. أحمد نصيب الصويدق	340-319
قياس العلاقة بين إيرادات الضرائب والنمو الاقتصادي في ليبيا دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2023) د. محمد عمر الشويرف د. نجاح الطاهر البيباص د. عبد الله رجب الفاضلي د. جمعه فرحات عقيل	360-341

كلمة رئيس الجامعة

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى كل مهتم ومطلع .. وإلى كل مختص بمجالات الحركة الاقتصادية بشكل عام، وبمجال الدراسات الاقتصادية بشكل خاص.. ها هي جامعة سرت متمثلة في كلية الاقتصاد تحديداً تعقد اليوم مؤتمرها الدولي الرابع، والذي يهدف إلى تقييم وإصلاح نظام الضرائب في ليبيا ..

وكل الأمل أن يكون هذا الإنتاج العلمي نبراس يهتدى به، وطريق للتطوير في أداء القطاعات الانتاجية والخدمية.

وختاماً.. نود أن نعبّر عن خالص شكرنا وامتناننا لجميع الحضور الذين شاركوا في فعاليات هذا المؤتمر، ونتمنى أن تكون لهذه المشاركات القيّمة دورًا كبيرًا في إنجاح هذا الحدث العلمي، كما نتطلع إلى المزيد من التعاون المثمر في المستقبل.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أ. د. سليمان مفتاح الشاطر

رئيس جامعة سرت

كلمة رئيس اللجنة التحضيرية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي علّم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على معلم البشرية سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين. يسعدنا ويشرفنا أنْ نقدّم بين أيديكم هذا الإصدار العلمي الذي يُوثّق أعمال المؤتمر العلمي الذي نظمته كلية الاقتصاد بجامعة سرت تحت عنوان: "**النظام الضريبي في ليبيا: تقييم وإصلاح**،" والذي يُمثّل ثمرة جهد أكاديمي مشترك ساهم فيه نخبة من الباحثين والمتخصصين في مجالات الاقتصاد والمالية العامة والتشريعات الضريبية، وجاء هذا المؤتمر استجابةً لحاجة ملحّة لتقييم واقع النظام الضريبي في ليبيا، واستشراف سُبل إصلاحه وتطويره بما يتماشى مع متطلبات المرحلة الراهنة والتحديات الاقتصادية التي تمرّ بها البلاد. وناقشت الأوراق العلمية المقدَّمة طيفًا واسعًا من القضايا، من بينها فعالية السياسات الضريبية، وسبل تحسين الامتثال الضريبي، والعدالة في توزيع العبء الضريبي، ودور التكنولوجيا في تحديث الإدارة الضريبية. وإصدار هذا الكتاب لا يُمثّل فقط توثيقًا علميًا لأعمال المؤتمر، بل يُعدّ مرجعًا مهمًا لصناع القرار والمهتمين بالشأن الاقتصادي يُسهم في تعزيز الحوار الوطني حول أحد أهم مكونات السياسة المالية في الدولة.

ونتقدّم بخالص الشكر والتقدير لكل الباحثين المشاركين، وللّجنة العلمية والتحضيرية، ولكل من ساهم في إنجاح هذا الحدث العلمي، ونأمل أنْ يشكّل هذا العمل خطوة فعّالة نحو نظام ضريبي أكثر كفاءة وعدالة في ليبيا.

وفقنا الله جميعًا لِمَا فيه خير جامعتنا ووطننا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أ. د. الطيب محمد القبي

وكيل جامعة سرت للشؤون العلمية

رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر

كلمة رئيس المؤتمر

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الصادق الأمين...

تحية طيبة وبعد ..

تشرفت كلية الاقتصاد بكافة مكوناتها من أعضاء هيئة تدريس ومعيدين وموظفين وطلاب باعتزاز كبير أنْ أقامت مؤتمرها العلمي الدولي الرابع في 17-05-2025م إذ احتضن هذا المؤتمر نخبة من البحاث والخبراء في المجال الضريبي والمجالات المرتبطة به. وانطلاقًا من الدور المنوط بكلية الاقتصاد جامعة سرت لدعم الملتقيات والنشاطات العلمية وتحقيقا لأهدافها الاستراتيجية ورسالتها السامية في هذا المجال ودعمًا للبيئة المجتمعية تعلن الكلية عن افتتاح فعاليات المؤتمر العلمي الدولي الرابع لكلية الاقتصاد والموسوم بعنوان:

النظام الضريبي في ليبيا (تقييم وإصلاح)

حيث انبثقت فكرة هذا المؤتمر من الواقع الذي نعايشه منذ سنوات والمستمر إلى يومنا هذا والمتعلق بالنظام الضريبي، والذي يُعدّ من القطاعات المهمة للدول، وكذلك التغييرات والأزمات والقوانين المنظِّمة للعمل الضريبي.

وأخيرًا يسرني في هذه اللحظات أنْ أتقدّم بخالص الشكر والتقدير إلى إدارة جامعة سرت لدعمها فعاليات هذا المؤتمر، وكل الشكر والتقدير للّجنة العلمية واللجنة التحضيرية بالمؤتمر، ولكل من بذل أدنى جهد في سبيل أنْ يظهر هذا المؤتمر بالشكل اللائق والمشرّف.

وختامًا أتمنى كل التوفيق لجميع زملائي الباحثين كلٌّ باسمه وصفته من كل المدن والجامعات الليبية، وكل الزملاء بالقلعة العلمية جامعة سرت، وأتمنى أنْ تكون دائمًا وأبدًا منارة للعلم يهتدي بها الجميع...

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

د. على مفتاح التائب
عميد كلية الاقتصاد و رئيس المؤتمر

كلمة رئيس اللجنة العلمية

بسم الله الرحمن الرحيم

في ظل التحولات الاقتصادية المتسارعة التي يشهدها العالم تظل قضية الإصلاح الضريبي إحدى الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدول لتحقيق الاستدامة المالية وتعزيز النمو الاقتصادي. وتكتسب هذه القضية أهمية خاصة في ليبيا، حيث يواجه النظام الضريبي تحديات معقدة تتطلب تقييمًا شاملاً وإصلاحًا مستدامًا يضمن التوازن بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

ويأتي انعقاد المؤتمر العلمي الدولي الرابع لكلية الاقتصاد تحت شعار "تقييم وإصلاح" ليكون منصة علمية رصينة تجمع نخبة من الأكاديميين والباحثين، بهدف تحليل واقع النظام الضريبي الليبي واستشراف آفاق تطويره بما يتماشى مع المستجدات الإقليمية والدولية. فهذا المؤتمر يمثّل فرصة مهمة لمناقشة الرؤى المستقبلية التي تسهم في تعزيز فعالية النظام الضريبي وتحسين أدائه، بما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وحرصت اللجنة العلمية على انتقاء أوراق بحثية تتميز بالدقة الأكاديمية والموضوعية العلمية، حيث تتناول القضايا الجوهرية المرتبطة بالنظام الضريبي، وتسلط الضوء على الحلول المبتكرة والممارسات الناجحة التي يمكن تطبيقها لإصلاح المنظومة الضريبية الليبية. فالنظام الضريبي لا يقتصر دوره على تحصيل الإيرادات فحسب، بل يُعدّ أحد الدعائم الرئيسة للسياسات المالية والاقتصادية، ويشكّل أداة فاعلة لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الثقة بين الدولة والمواطن.

وإنّنا على يقين أنّ النقاشات العلمية والأفكار المطروحة في هذا المؤتمر ستسهم في صياغة خارطة طريق واضحة للإصلاح الضريبي، وتقديم توصيات عملية قابلة للتطبيق تعزز من كفاءة النظام وشفافيته، وتدعم بيئة الأعمال، وتحقق العدالة الضريبية المنشودة.

وفي الختام، نتوجه بخالص الشكر والتقدير لكل من ساهم في تنظيم هذا الحدث العلمي، ولكافة الباحثين المشاركين في إثراء النقاش العلمي بجهودهم وأفكارهم القيمة. ونسأل الله أنْ يوفقنا جميعًا لتحقيق أهداف هذا المؤتمر، وأنْ يكون محطة انطلاق نحو بناء نظام ضريبي عصري يسهم في نهضة ليبيا الاقتصادية..

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

د. سعاد عياش علي امعرف
رئيس اللجنة العلمية للمؤتمر

الإيرادات الضريبة وإسهامها في الميزانية العامة للدولة الليبية
دراسة تحليلية مقارنة من منظور محاسبي خلال المدة (2015 ـ 2024)

د. سعاد عياش علي امعرف
أستاذ مساعد بكلية الاقتصاد، جامعة سرت
s.ayash@su.edu.ly

د. أبو القاسم محمود أبو ستالة
أستاذ مساعد، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا الخمس
amabusatala@elmergib.edu.ly

الملخص:

تهدف الدراسة إلى تحليل مدى إسهام الإيرادات الضريبية في الإيرادات العامة للدولة الليبية خلال الفترة الزمنية الممتدة من 2015 إلى 2024، ولتحقيق أهداف الدراسة تمّ استخدام المنهج التحليلي المقارن لتحليل البيانات المالية المتعلقة بالإيرادات الضريبية واتجاهاتها الزمنية وتأثيرها على تمويل الميزانية العامة، وبالاعتماد على تقارير ديوان المحاسبة الليبي ونشرات مصرف ليبيا المركزي، إضافة إلى التشريعات الضريبية السارية. وأظهرت نتائج الدراسة أنّ نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية في الإيرادات العامة شهدت تقلبات ملحوظة خلال الفترة المدروسة، إذ بلغت أعلى مستوى لها في عام 2016 بنسبة (32.89%) نتيجة انخفاض الإيرادات الإجمالية، بينما سجلت أدنى مساهمة في عام 2021 بنسبة (0.76%). وعلى الرغم من التحسن الطفيف خلال الأعوام الأخيرة (2022-2024)، حيث وصلت النسبة إلى (2.02%) في عام 2024، إلّا أنّ الإيرادات الضريبية استمرت في مواجهة تحديات كبيرة. والجدير بالذكر أنّ معدل النمو للإيرادات الضريبية شهد ارتفاعًا ملحوظًا في عامي 2022 و2023 بنسبة (72.93%) و(74.75%) على التوالي، مما يشير إلى إمكانية تحسين كفاءتها إذا تمّ تبني سياسات إصلاحية ملائمة، وتوصي الدراسة: بتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية من خلال تحفيز القطاعات غير النفطية.

الكلمات المفتاحية: الإيرادات الضريبية، الميزانية العامة، معدل نمو الضرائب، الإصلاح الضريبي.

Tax revenues and their contribution to the general budget of the Libyan state: A Comparative Analytical Study from an Accounting Perspective (2015–2024)

Dr. Suad Ayash Ali Amarif
Assistant Professor of Accounting
Sirte University, Libya
s.ayash@su.edu.ly

Dr. Abulqasim Mahmoud Abusatala
Assistant Professor of Accounting
Libyan Academy For Postgraduate Elkhoms
amabusatala@elmergib.edu.ly

Abstract:

The study aims to analyze the extent of the contribution of tax revenues to the general revenues of the Libyan state during the period from 2015 to 2024, To achieve the objectives of the study, the comparative analytical approach was used to analyze the financial data related to tax revenues, their time trends, and their impact on financing the general budget, Based on reports from the Libyan Audit Bureau and publications from the Central Bank of Libya, in addition to applicable tax legislation, The study results showed that the percentage of tax revenues' contribution to public revenues witnessed significant fluctuations during the period under study, It reached its highest level in 2016 at (32.89%) due to the decline in total revenues, While the lowest contribution was recorded in 2021 at (%0.76) Despite slight improvement in recent years (2024-2022) The percentage reached (2.02%) in 2024, However, tax revenues continued to face significant challenges. It is worth noting that the growth rate of tax revenues witnessed a significant increase in 2022 and 2023 by (72.93%) and (74.75%), respectively. This indicates that its efficiency could be improved if appropriate reform policies were adopted. The study recommends reducing dependence on oil revenues by stimulating non-oil sectors.

Keywords: Tax Revenues, General Budget, Tax Growth Rate, Tax Reform.

المقدمة:

تُعدّ الضرائب أداة أساسية في السياسة المالية، حيث تُعدّ مصدرًا رئيسًا لإيرادات الدولة، وتساهم بشكل كبير في تمويل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. ويمكن تعريف الضرائب بأنّها اقتطاع إلزامي تفرضه السلطات المالية على الأفراد والشركات، ومن هذه الأداة تسعى الحكومات إلى تصحيح اختلالات الاقتصاد الوطني، وتحقيق العدالة الاجتماعية، فضلاً عن تمويل المشروعات التنموية، ومع توسّع دور الدولة في الاقتصاد تزايدت أهمية الضرائب كأداة لا تقتصر على تمويل النفقات، بل أصبحت أيضًا وسيلة لتوجيه الأنشطة الاقتصادية وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة (الزواغي، 2017).

وفي ليبيا تزايدت أهمية الإيرادات الضريبية بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة، خاصة في ظل تقلبات أسعار النفط وتراجع الإنتاج وتراجع الإيرادات النفطية، التي تمثّل المصدر الأساسي للتمويل. ووفقًا لبيان مصرف ليبيا المركزي لعام 2024 تواصل انخفاض الإيرادات النفطية الذي بلغ 6.4% مقارنة بالعام السابق، وبلغت إيرادات النفط حوالي 99.1 مليار دينار ليبي في عام 2023، مقارنة بـ105.5 مليار دينار في عام 2022، بانخفاض قدره 6.4 مليار دينار، وهو ما أثر بشكل كبير على قدرة الدولة في تمويل الميزانية العامة. وهذا التراجع في الإيرادات النفطية سلط الضوء على أهمية تنويع مصادر الإيرادات، خاصة من خلال تعزيز الإيرادات الضريبية كأحد البدائل المستدامة لتمويل الميزانية العامة. (مصرف ليبيا المركزي، 2024). (مصرف ليبيا المركزي، 2023).

وعلى الرغم من ذلك يواجه النظام الضريبي الليبي تحديات كبيرة تحد من قدرته وتشمل هذه التحديات ضعف كفاءة الإدارة الضريبية، وضعف البنية التحتية، فضلاً عن الظروف الأمنية والاقتصادية غير المستقرة التي تعيق تنفيذ السياسات الضريبية بشكل فعّال. كما أنّ الإطار التشريعي الحالي المتمثّل في قانون ضرائب الدخل الليبي رقم (7) لسنة 2010م، ويُعدّ غير ملائم للتطورات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة، ما يؤدي إلى فجوات في تحديد وربط وتحصيل الضرائب هذه العوامل مجتمعة تعوق تحقيق العدالة الضريبية وتحد من كفاءة النظام الضريبي في تعزيز الإيرادات العامة. (أمريود، 2021).

ورغم التحديات التي تواجه النظام الضريبي في ليبيا، ولا تزال الضرائب تمثّل الأداة الأكثر أمانًا واستقرارًا لتوفير المـوارد المالية، وهو ما يستدعي ضرورة إصـلاح النـظام الضريبي

ليواكب احتياجات الاقتصاد الوطني (هويدي وعبد الله، 2019).

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مساهمة الإيرادات الضريبية في تمويل الميزانية العامة للدولة الليبية خلال الفترة (2015–2024)، مع التركيز على آفاق الإصلاحات التي تساهم في تحسين كفاءة النظام الضريبي وتوجيهه نحو دعم التنمية المستدامة.

وتُشير البيانات الرسمية إلى أنّ الإيرادات الضريبية في ليبيا لا تزال تشكّل نسبة محدودة من إجمالي الإيرادات العامة مما يُبرز الحاجة إلى إصلاح النظام الضريبي وتعزيز كفاءته. (مصلحة الضرائب، التقارير السنوية والإحصاءات المالية، 2024). https://tax.gov.ly

يُعدّ موضوع "الإيرادات الضريبية ومساهمتها في الميزانية العامة للدولة الليبية" من المواضيع الحيوية التي تستحق الدراسة والتحليل، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة والحاجة إلى تنويع مصادر الدخل الوطني. وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور الإيرادات الضريبية في تمويل الميزانية العامة خلال الفترة (2015–2024)، من منظور محاسبي مع التركيز على التحديات والفرص المتاحة لتعزيز هذا الدور في المستقبل.

الدراسات السابقة:

تتباين الدراسات السابقة بين التركيز على تحليل تأثير التحول الرقمي، وأثر الرقمنة على كفاءة النظام الضريبي، والتحديات التي تواجه الإدارات الضريبية، وخاصة في سياق الدول النامية الاستفادة منه في الدراسة الحالية:

- **بينت دراسة امريود (2021)** المشاكل والتحديات التي تواجه تحديد وربط وتحصيل ضرائب الدخل في ليبيا، وتوصّلت الدراسة إلى أنّ هناك مجموعة من المشاكل والتحديات تعوق وتواجه تحديد وتحصيل ضرائب الدخل في ليبيا، وتتعلق هذه التحديات بالإدارة الضريبية والظروف الأمنية والاقتصادية الحالية والتشريع الضريبي المتمثل في قانون ضرائب الدخل الليبي رقم 7 لسنة 2010م.

- **أظهرت نتائج دراسة بيوض (2023)** من خلال تحديد الملاحظات والمخالفات التي تمثّل مؤشرات الفساد المالي في الإيرادات العامة للدولة الليبية وتوضيح أثرها على المال العام وجود مؤشرات واضحة على أنّ هناك فساد مالي في بندي الإيرادات النفطية وغير النفطية خلال فترة الدراسة، مما أثر سلبًا على المال العام والأنشطة الاقتصادية والخدمات العامة المقدمة للمجتمع. كما توصّلت الدراسة إلى أنّ ديوان المحاسبة قدّم العديد من الملاحظات

والمخالفات التي تُعدّ اكتشاف للعديد من مؤشرات الفساد المالي في بنود الميزانية العامة للدولة الليبية، إلّا أنّه لوحظ وجود قصور وضعف في إجراءات الرقابة على المال العام التي يستخدمها ديوان المحاسبة.

- **ركزت دراسة كل من رحيل وحامد (2023)** على قياس دور الضرائب في تمويل الخزانة العامة في ليبيا خلال 1980-2022. وأوضحت أنّ جميع المتغيرات الانفاق العام والإيرادات النفطية والضريبية كانت جميعها غير ساكنة في المستوى ولكنها كانت جميعًا ساكنة عند الفرق الأول بينت نتائج تقديرات المربعات الصغرى المعدّلة كليًّا أنّه توجد علاقة انحدار طردية بين الانفاق العام والإيرادات النفطية بحوالي (0.98%)، بينما كانت عكسية بين الانفاق العام والإيرادات الضريبية بحوالي (0.75%-). ومن خلال هذه النتائج يتضح أنّ الاقتصاد الليبي ليست لديه سياسة مالية فعّالة من جانب الضرائب من أجل مساهمة الضرائب بشكل يساهم في تمويل الانفاق العام، حيث إنّ الدولة معتمدة على إيرادات النفط بدلًا من التركيز على حصيلة الضرائب.

- **ركزت دراسة شقلوف (2023)** على البيئة الليبية مشيرة إلى ضعف الإدارة الضريبية والتشريعات الاقتصادية المتأخرة، وعزوف الممولين عن سداد الضريبة نتيجة التحديات السياسية. وتشكّل هذه الدراسة أساسًا لتحليل التحديات المحلية للنظام الضريبي الليبي خلال الفترة المحددة في البحث.

- **وأظهرت نتائج دراسة كل من عطية ودلعاب (2023)** من خلال تقدير وتقييم أداء النظام الضريبي في ليبيا خلال الفترة الزمنية (1994-2019) أنّ هناك انخفاضًا حادًا في جميع مؤشرات الأداء الضريبي، مما يعني عدم كفاءة أداء النظام الضريبي في ليبيا خلال تلك الفترة، بعبارة أخرى عدم مرونة النظام الضريبي وعدم فاعلية سياساته تسببت في عدم استغلال الطاقة الضريبية بالشكل الذي يمكن من خلاله تجميع أكبر قدر من الأموال اللازمة في تسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

- **تناولت دراسة ناصف (2025)** ضعف مساهمة الإيرادات الضريبية في الإيرادات غير النفطية في ليبيا، مؤكدةً على الحاجة إلى استراتيجية واضحة للإصلاح الضريبي. وتسلّط هذه الدراسة الضوء على أحد الجوانب الرئيسة لموضوع البحث الحالي وهو وضع السياسات المالية

لتحسين مساهمة الإيرادات الضريبية.

ورغم أنّ الدراسات السابقة مثل دراسة رحيل وحامد (2023)، وبينت اعتماد الميزانية العامة بشكل أساس على الإيرادات النفطية مع ضعف مساهمة الضرائب في تمويل الإنفاق العام، فالقصور في سياسات الإصلاح الضريبي وعدم مرونة النظام المالي حالا دون تحقيق مساهمة فعّالة للإيرادات الضريبية. وعلاوة على ذلك أشارت دراسة بيوض (2023) إلى وجود مؤشرات فساد في الإيرادات العامة، مما أثّر سلبًا على كفاءة الأداء المالي، بينما أكدت دراسة ناصف (2025) الحاجة الملحة لتطوير استراتيجية إصلاحية شاملة لتعزيز دور الإيرادات الضريبية ضمن الإيرادات غير النفطية.

من هنا تبرز مشكلة الدراسة الحالية في الحاجة إلى تحليل معمق لدور الإيرادات الضريبية في دعم الميزانية العامة للدولة الليبية خلال الفترة (2015-2024).

مشكلة الدراسة:

رغم أهمية الضرائب إحدى أبرز أدوات السياسة الاقتصادية الكلية، وتشير الإحصاءات إلى ضعف الإيرادات الضريبية على مستوى الدول العربية كمجموعة، حيث لم تتعد نسبة الإيرادات الضريبية 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020 حسب بيانات صندوق النقد العربي، مقارنة بالمعدل العالمي البالغ 15 في المائة وفق بيانات البنك الدولي. ويُعزى ضعف الإيرادات الضريبية في جانب منه إلى انخفاض كفاءة التحصيل الضريبي التي سجّلت مستويات متواضعة نسبياً تبلغ في المتوسط 54 في المائة على مستوى الدول العربية، بما يعكس عدد من العوامل تتعلق بمحدودية القاعدة الضريبية، وضعف كفاءة الجهاز الضريبي. (عبد المنعم، والفران، 2021)، وأشار خلاط في دراسته (2013) إلى أنّ هناك ارتفاع في معدلات الضرائب التي تؤثر تأثيرًا سلبيًا على حصيلة الإيرادات الضريبية وعلى مساهمة الضرائب في تمويل الموازنة العامة، وذلك لأنّ الممولين سيحاولون التهرّب من دفع الضرائب بسبب معدلاتها المرتفعة.

وتواجه مصلحة الضرائب في ليبيا تحديات كبيرة تؤثر على كفاءة التحصيل الضريبي، مما يؤدي إلى انخفاض مساهمة الإيرادات الضريبية في تمويل الميزانية العامة للدولة، مما يثير تساؤلات حول مساهمة الإيرادات الضريبية في الإيرادات العامة للدولة ومدى تأثيرها على الاقتصاد الوطني. وتحاول الدراسة الإجابة على الأسئلة الآتية:

1. ما هو حجم مساهمة الإيرادات الضريبية في الإيرادات العامة للدولة الليبية ؟

2. ما هي التحديات التي تؤثر على نسبة مساهمة الإيرادات الضريبة في الميزانية العامة للدولة الليبية ؟

أهداف الدراسة

1. تحليل مساهمة الإيرادات الضريبية في الإيرادات العامة للدولة الليبية.

2. تحديد التحديات التي تؤثر على نسبة مساهمة الإيرادات الضريبة في الميزانية العامة للدولة الليبية.

3. اقتراح سياسات محاسبية وإدارية تعزز دور الإيرادات الضريبية في ليبيا لتحسين كفاءة النظام الضريبي.

فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: هناك مساهمة ضعيفة للإيرادات الضريبية في تمويل الإيرادات العامة للدولة الليبية مقارنة بالإيرادات النفطية.

الفرضية الثانية: توجد تحديات تواجه زيادة نسبة مساهمة الإيرادات الضريبة في الميزانية العامة للدولة الليبية.

أهمية الدراسة

تأتي أهمية هذه الدراسة في إطار الحاجة الملحّة لتعزيز الإيرادات غير النفطية في ليبيا نظرًا للاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية:

– تقدّم الدراسة تحليلًا معمقًا ومقارنًا لمساهمة الإيرادات الضريبية في الإيرادات العامة للدولة الليبية، مما يسهم في إثراء الأدبيات العلمية المتعلقة بالنظام الضريبي الليبي من منظور محاسبي.

– تعكس الدراسة واقع الأداء الحالي للإيرادات الضريبية ومحدودية مساهمتها مقارنة بالإيرادات النفطية، مما يساعد صناع القرار على فهم أوجه القصور والتحديات التي تواجه النظام الضريبي. كما توفر توصيات عملية لتعزيز كفاءة التحصيل الضريبي، وإصلاح النظام المالي، ودعم السياسات إلى تنويع مصادر الإيرادات بما يحقق الاستدامة المالية.

منهج الدراسة:

لتحقيق أهداف البحث تمّ استخدام المنهج التحليلي المقارن لتحليل البيانـات المتعلقة

بالإيرادات الضريبية ومقارنتها بإجمالي الإيرادات العامة للدولة الليبية، مع التركيز على الفترة الزمنية المحددة من 2015 إلى 2024؛ لدراسة الاتجاهات الزمنية للإيرادات الضريبية وتحليل تأثيرها على الميزانية العامة للدولة. وتمّ الاعتماد على البيانات المنشورة في التقارير الرسمية مثل تقارير ديوان المحاسبة الليبي، ونشرات مصرف ليبيا المركزي، والتقارير الاقتصادية الوطنية والدولية ذات العلاقة، والدراسات السابقة المتعلقة بالإيرادات الضريبية ودورها في تمويل الميزانية العامة، والقوانين والتشريعات الضريبية ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

حدود الدراسة:

الحدود الزمنية: تقتصر الدراسة على الفترة 2015-2024.

الحدود المكانية: تركز الدراسة على النظام الضريبي الليبي.

الإطار النظري:

النظام الضريبي يُعدّ الترجمة العملية للسياسة الضريبية، حيث يعكس أهداف هذه السياسة على شكل ضرائب محددة تصيب أوعية ضريبية معينة وفق أسس وأطر تشريعية وتنظيمية، وبطرق تقدير محددة لتلك الأوعية وبأساليب تحصيل منهجية. ويُمثّل النظام الضريبي الأداة الواقعية التي تُجسد من خلالها الأسس العلمية والوسائل العملية للسياسة الضريبية المقررة، لضمان تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية.

أولاً: الإيرادات الضريبية في ليبيا:

تعتمد الإيرادات العامة في ليبيا بشكل رئيس على عائدات صادرات النفط التي تُشكّل المصدر الأساس لتمويل الميزانية العامة، والضرائب تُعدّ مصدرًا تكميليًا للإيرادات العامة، حيث تسهم بنسبة محدودة مقارنة بالإيرادات النفطية. ومع تقلبات أسعار النفط العالمية وتأثيرها على الاقتصاد الوطني اتجهت الحكومة الليبية نحو تنفيذ سياسات تهدف إلى تقليل الاعتماد على النفط مصدرًا أساسيًا للإيرادات، وتضمنت هذه السياسات تحسين كفاءة النظام الضريبي، وتوسيع القاعدة الضريبية، وتشجيع الاستثمار المحلي لتنويع مصادر الدخل، مما يُساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

ويشمل النظام الضريبي أنواعًا مختلفة من الضرائب، بما في ذلك ضريبة الشركات، والضرائب النوعية على الدخول مع أحكام تتعلق بالإعفاءات في قطاعات معينة لتحفيز النمو الاقتصادي.

وعلى الرغم من بعض الإصلاحات التي تمّ تضمنها النظام الضريبي يظل التعامل مع تعقيدات النظام الضريبي أمرًا بالغًا الأهمية لكل من الحكومة وكيانات الأعمال. ويمكن أنْ يؤدي الفهم الشامل للالتزامات الضريبية إلى تسهيل الامتثال والمساعدة في تحسين استراتيجيات التخطيط المالي، وبالتالي المساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني.

وشهد النظام الضريبي في ليبيا تطورات ملحوظة تعكس التحولات الاقتصادية والسياسية التي مرت بها الدولة ففي عام 1968 صدر القانون رقم (21) بشأن ضرائب الدخل ليكون الأساس الأول للإطار الضريبي، وتمّ تعديل القانون ليصدر رقم (64) لسنة 1973، حيث تزامن مع إصدار قانون ضريبة الدمغة رقم (65) ولائحته التنفيذية.

مع تطور النظام الاقتصادي صدرت قوانين جديدة مثل القانون رقم (11) لسنة 2004 الذي قدّم حوافز ومزايا مهمة للإيرادات الضريبية، بالإضافة إلى قانون ضريبة الدمغة رقم (12) لنفس العام. ووصل النظام الضريبي إلى آخر تحديث تشريعي مع إصدار القانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن ضرائب الدخل، والقانون رقم (8) لتعديل ضريبة الدمغة.

وإلى جانب تلك القوانين الأساسية أُقرّت ضرائب إضافية لدعم الاقتصاد الوطني مثل قانون ضريبة الجهاد لعام 1970، وتشير هذه التطورات إلى محاولة مستمرة لتكييف النظام الضريبي مع احتياجات الدولة المتغيرة. وتاريخيًا اعتمد النظام الضريبي الليبي بشكل كبير على الإيرادات المتولدة من صادرات النفط، حيث كانت الضرائب بمثابة مصدر تكميلي للدولة في المقام الأول، إذ ظل النفط حجر الزاوية في الاقتصاد الليبي، ومع ذلك وبتقلب أسعار النفط العالمية والحاجة إلى التنويع الاقتصادي أدركت الحكومة أهمية تطوير بنية تحتية ضريبية أكثر قوة، ويهدف هذا التكيف إلى تشجيع الأعمال التجارية المحلية وتوليد مصادر دخل بديلة، وبالتالي تقليل الاعتماد على عائدات النفط.

وفي ظل القرار رقم (247) لسنة 2024 بشأن إضافة طريقة لتحصيل ضريبة الدخل تعتمد المادة (29) من اللائحة التنفيذية لقانون ضرائب الدخل رقم (7) لسنة 2010 آلية التحصيل الإلكتروني كأداة للوفاء بضرائب الدخل المستحقة على الممولين الخاضعين لقانون ضرائب الدخل السابق الإشارة إليه. ونصّت المادة الثانية على مصلحة الضرائب اتخاذ ما يلزم من إجراءات لتجهيز البنية التحتية اللازمة للعمل بالطريقة الواردة بأحكام المادة الأولى بطرق آمنة، وفقًا للضوابط والاشتراطات الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي بشأن نظام الدفع

الإلكتروني والتشريعات النافذة ذات العلاقة. (مصلحة الضرائب: https://tax.gov.ly/) (خلاط، 2013).

ثانياً: تحليل مساهمة الإيرادات الضريبية في الإيرادات العامة في ليبيا وفقًا لتقارير ديوان المحاسبة الليبي.

تشير تقارير ديوان المحاسبة الليبي إلى وجود مؤشرات واضحة على ضعف الإدارة المالية وسوء إدارة الإيرادات الضريبية، الأمر الذي أثّر سلبًا على كفاءة التحصيل الضريبي.

ووفقًا لتقرير ديوان المحاسبة لعام 2020، لم تحقق مصلحة الضرائب المستهدفات المالية، إذ بلغت الإيرادات المحصلة والمودعة في حساب الإيراد العام 632 مليون دينار ليبي، مقارنة بالتقديرات المستهدفة البالغة 1.3 مليار دينار، ما يشكّل انحرافًا سلبيًا بنسبة 51%. علاوة على ذلك احتفظت مصلحة الضرائب بمبلغ 359,218,796 دينار من تحصيلات العام 2020 في حسابات إدارات ومكاتب الضرائب بالمنطقة الشرقية بدلًا من تحويلها إلى الإيراد العام ما أدى إلى تعطيل الاستفادة من هذه الإيرادات في تمويل الإنفاق العام. وبالمثل لم تحقق مصلحة الجمارك المستهدفات المالية المقدرة بـ400 مليون دينار، حيث بلغت الإيرادات الفعلية المودعة 131 مليون دينار فقط مسجلة انحرافًا سلبيًا بنسبة 67%. كما احتفظت المراكز الجمركية بمبلغ 62,918,174 دينار مما يعكس تقصيرًا واضحًا في تحويل المتحصلات.

أمّا في عام 2021 فبلغت الإيرادات المحصلة 1,745,562,350 دينار ليبي، إلّا أنّه تَمّ تحويل 657,117,626 دينار فقط إلى حساب الإيراد العام بمصرف ليبيا المركزي. وظلت القيمة المتبقية البالغة 1,088,444,714 دينار في الحسابات الوسيطة التابعة لمكاتب المصلحة. ومن المراجعة تبيّن أنّ جزءًا من هذا المبلغ، والبالغ 499,985,246 دينار، شمل إيرادات تخص الإيراد العام وصناديق اجتماعية وودائع، تمّ تحويلها إلى حسابات أخرى، بينما لا يزال المبلغ المتبقي قيد التحصيل في الحسابات الوسيطة.

وأوضح تقرير ديوان المحاسبة لعام 2023 ارتفاعًا في الإيرادات المحصلة من ضريبة الدخل خلال عام 2023، حيث سجلت زيادة قدرها 291,417,400 دينار ليبي، بما يعادل نسبة نمو تبلغ 24% مقارنة بعام 2022. ومع ذلك تُبرز هذه الزيادة عوامل خارجية مثل توسّع الإنفاق الحكومي وزيادة حركة التجارة، بدلاً من كونها مؤشرًا لتحسن كفاءة النظام

الضريبي.

وبلغ إجمالي الإيرادات العامة في ليبيا خلال عام 2023 حوالي 175 مليار دينار ليبي، حيث استحوذت الإيرادات النفطية على النسبة الأكبر بمعدل 93% (162 مليار دينار)، بينما شكّلت الإيرادات غير النفطية بما فيها الضرائب نسبة محدودة قدرها 7% فقط. وعلى الرغم من زيادة الإيرادات الضريبية بنسبة 38% مقارنة بـ 1.83 مليار دينار في عام 2022 لتصل إلى 2.54 مليار دينار في عام 2023، إلّا أنّ جزءًا كبيرًا من هذه الزيادة يُعزى إلى توسّع النشاط الاقتصادي العام وليس إلى تحسين في إدارة النظام الضريبي.

ولوحظ أيضًا وجود فارق في الإيرادات الضريبية بين المبالغ المحققة والتي بلغت 2,538,800,350 دينار ليبي، والإيرادات المودعة في الحسابات العامة بفارق 125,552,417 دينار ليبي، ويُعزى هذا الفارق إلى ضعف التزام المكاتب الضريبية بتحويل الإيرادات بشكل دوري، مما يسلط الضوء على الحاجة إلى تحسين نظم الإدارة الضريبية والرقابة.

وبالنسبة لتوزيع الإيرادات الضريبية أظهرت التقارير ارتفاع إيرادات ضريبة الدخل من التجارة والصناعة والحرف بنسبة 17%، بينما سجّلت ضريبة الشركات ارتفاعًا بنسبة 9.5%، والضرائب على المهن الحرة بنسبة 11%. وعلى الرغم من هذه الزيادات فإنّ معدلات النمو لا تزال أقل من معدل نمو النشاط الاقتصادي، مما يُبرز الحاجة إلى تعزيز النظام الضريبي لمواكبة الإمكانات الاقتصادية.

وتُشكّل الضرائب على المرتبات والدمغة المورد الأكثر مساهمة في الإيرادات الضريبية مما يعكس الاعتماد الكبير على مصادر ضريبية محدودة ويبرز أهمية توسيع القاعدة الضريبية والإصلاحات الهيكلية لتحقيق أداء أكثر استدامة (تقرير ديوان المحاسبة السنوي لعام 2023). https://www.audit.gov.ly/ar

وفيما يخص البيانات السنوية عن الإيرادات العامة أوضحت تقارير مصرف ليبيا المركزي بما في ذلك الإيرادات الضريبية خلال الفترة (2015–2020): تراوحت الإيرادات الضريبية بين 1–2 مليار دينار ليبي سنويًا، مقارنة بإجمالي الإيرادات العامة (20–50 مليار دينار)، والتي سيطرت عليها الإيرادات النفطية في عام 2023 بلغت الإيرادات الضريبية 2.54 مليار دينار ليبي، بزيادة 38% عن 1.83 مليار دينار في 2022، مدفوعة بزيادة

الإنفاق العام وليس إصلاحات ضريبية هيكلية. والإيرادات غير النفطية بما في ذلك الضرائب شكّلت 7-10% من إجمالي الإيرادات، بينما شكّلت الإيرادات النفطية 90-93%.

واتضح بناءً على البيانات أعلاه الزيادة في الإيرادات الضريبية عام 2023 (38%) تعكس عوامل مؤقتة مثل زيادة الإنفاق العام، وليس توسيعًا مستدامًا للقاعدة الضريبية بالإضافة إلى استمرار هيمنة الإيرادات النفطية يخفي ضعف كفاءة التحصيل الضريبي، حيث تبقى الإيرادات غير النفطية هامشية. وتؤكد البيانات عدم وجود تنويع في مصادر الإيرادات مما يدعم فرضية أنّ محدودية القاعدة الضريبية تقلل من كفاءة التحصيل. (تقارير مصرف ليبيا المركزي السنوية) https://cbl.gov.ly

ثالثاً: التحديات التي تؤثر على نسبة مساهمة الإيرادات الضريبة في الميزانية العامة للدولة الليبية:

تُعدّ الميزانية العامة للدولة الليبية مرآة تعكس الواقع الاقتصادي والمالي، وشهدت خلال السنوات الأخيرة تحديات كبيرة نتيجة لاعتمادها المفرط على الإيرادات النفطية، ونصّت المادة رقم (6) من قانون النظام المالي للدولة على أنّ الموازنة العامة للدولة تنقسم إلى جزئيين هما: الإيرادات والنفقات. ومع التقلبات الاقتصادية المستمرة وتأثيراتها على الإيرادات النفطية تتزايد الحاجة إلى تحسين كفاءة النظام الضريبي ليس فقط وسيلة لتعظيم الموارد المالية (علي وبو فرنة والشيباني، 2016) ومن أهم التحديات التي تواجه النظام الضريبي الليبي:

– **الاعتماد على الإيرادات النفطية:** يشكّل النفط أكثر من 90% من إجمالي الإيرادات الحكومية مما يقلل من أهمية الضرائب مصدرًا تمويليًا، فالاعتماد المفرط على عائدات النفط يجعل الاقتصاد الليبي هشًا أمام تقلبات أسعار النفط مما يؤدي إلى عجز في الميزانية عند انخفاض الأسعار، وتراجع أسعار النفط يؤدي إلى انخفاض كبير في الإيرادات مما ينعكس سلبًا على الإنفاق الحكومي والخدمات العامة. (علي وبو فرنة والشيباني، 2016)

– **ضعف الإدارة الضريبية:** تعاني الإدارة الضريبية من نقص في الكفاءة والشفافية مما يؤدي إلى انخفاض كفاءة التحصيل الضريبي، فبالرغم من الجهود المبذولة لتحسين كفاءة النظام الضريبي إلّا أنّ الضرائب لا تزال تُشكّل نسبة ضئيلة من الإيرادات العامة وهناك حاجة ملحّة لإصلاح النظام الضريبي وتوسيع القاعدة الضريبية لزيادة مساهمة الضرائب في الميزانية العامة. (شقلوف، 2023)

– **التخطيط المالي وأسلوب إعداد الموازنة:** أسلوب إعداد الموازنة العامة الليبية أسلوب البنود والاعتمادات (Line-Item Budget)، وهو أسلوب قديم لا يعير أهمية للتخطيط المالي وكفاءة البرامج والمشاريع. كما أنّ النظام المحاسبي الحكومي المتبع في الوحدات الحكومية الليبية هو النظام النقدي، وهو نظام تقليدي لا يساعد على إظهار حقيقة نتائج أعمال الوحدات الحكومية، فهناك ضعف في أداء التخطيط المالي في ليبيا مما يؤدي إلى عدم دقة التنبؤات المالية وظهور انحرافات في الميزانية. (الوداني، 2022).

– **ارتفاع معدلات التهرب الضريبي:** بسبب تعقيد النظام الضريبي وغياب الثقة بين المكلفين والحكومة ترتفع معدلات التهرّب الضريبي بشكل ملحوظ.

– **غياب استراتيجية واضحة للإصلاح الضريبي:** تفتقر السياسات المالية إلى التنسيق اللازم لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية مما يضعف دور الضرائب في تمويل الميزانية العام. (شقلوف، 2023).

– **محدودية القاعدة الضريبية:** النظام الضريبي الليبي لا يشمل قطاعات اقتصادية واسعة مما يقلل من حجم الإيرادات الضريبية الممكنة.

لذلك فإنّ معالجة هذه التحديات يتطلب إصلاحًا شاملاً للنظام الضريبي وتحسين التخطيط المالي، بالإضافة إلى اعتماد أساليب حديثة في إعداد الموازنات لضمان كفاءة استخدام الموارد وزيادة مساهمة الإيرادات الضريبية في تمويل الميزانية العامة، والواقع الحالي يتطلب تطوير سياسات محاسبية وإدارية متكاملة تهدف إلى تعزيز فاعلية النظام الضريبي، وتوسيع نطاق مساهمته في دعم الميزانية العامة للدولة، بما ينسجم مع أهداف التنمية الوطنية منها: (جمال الدين، 2024). (متولي وآخرون، 2019) (ساسي ومسعود، 2023).

1. تحسين نظم تسجيل الإيرادات: استخدام أنظمة محاسبية متقدمة لتسجيل الإيرادات الضريبية بدقة وتقليل الأخطاء.

2. إدارة الديون الضريبية: وضع سياسات لتقدير وتسجيل الديون المعدومة وتطوير آليات لتحصيلها.

3. تطبيق الحوكمة: تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الضرائب لتحسين الثقة بين المكلفين والحكومة.

4. تبسيط الإجراءات الضريبية: تقليل التعقيدات في الإجراءات لتحفيز الامتثال الضريبي.

5. وضع حد وبشكل فاعل للتهرّب الضريبي.

6. توسيع القاعدة الضريبية: إدخال قطاعات اقتصادية جديدة ضمن النظام الضريبي لزيادة الإيرادات.

7. تقديم الحوافز الضريبية: منح إعفاءات أو تخفيضات ضريبية لتحفيز الاستثمار في قطاعات معينة.

الجانب التحليلي:

يمثّل النظام الضريبي أحد المكونات الأساسية للاقتصاد الوطني، إذ تُعدّ الإيرادات الضريبية من أهم مصادر التمويل المستدامة للميزانية العامة. ويتناول هذا الجزء تحليل مساهمة الإيرادات الضريبية في الميزانية العامة لدولة ليبيا خلال الفترة 2015-2024، مع التركيز على التحديات والفرص لتعزيز دور الإيرادات الضريبية وتمّ الاعتماد على البيانات المتعلقة بالإيرادات الضريبية والميزانية العامة للدولة للفترة (2015-2024) (النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي، الربع الرابع 2024)

– الإيرادات الضريبية للفترة (2015–2024).

– الميزانية العامة (الإيرادات الإجمالية والنفقات الإجمالية).

أولًا: تقييم مساهمة الإيرادات الضريبية في الإيرادات العامة في ليبيا:

استنادًا إلى السلسلة الزمنية للإيرادات الضريبية خلال المدة من 2015- 2023 تمّ توضيح معدل نمو الإيرادات الضريبية ونسبة مساهمتها في الميزانية العامة للفترة (2015-2024).

1. الإيرادات الفعلية للميزانية العامة خلال المدة (2019–2024).

كما هي موضحة في الشكل رقم (1) تتكون الإيرادات الضريبية في ليبيا من إيراد الضرائب المباشرة وغير المباشرة (الإيرادات النفطية والإيرادات غير النفطية).

الجدول (1) الإيرادات العامة خلال الفترة 2015 – 2024 بالمليون دينار.

السنة	الإيرادات النفطية	الإيرادات الضريبية	إيرادات أخرى	إجمالي الإيرادات العامة
2015	10,597.7	671.3	5,564.4	16,843.40
2016	6,665.5	716.9	1462.8	8,845.20
2017	19,209.0	845.2	2,283.4	22,337.60
2018	33,475.8	1,063.5	14,604.3	49,143.60
2019	31,394.7	945.5	25,025	57,365.2
2020	5,280.0	633.0	16,905	22,818.0
2021	103,368.9	798.6	1,452.5	105,620.0
2022	130535.1	1,381.0	2,460.1	134,376.2
2023	121,692.3	2,413.3	1,812.1	125,917.7
2024	89,810.1	2,495.5	31,225.5	123,531.1

المصدر: من إعداد الباحثيْن بالاعتماد على وزارة المالية، النشرات الاقتصادية مصرف ليبيا المركزي (2024).

الشكل (1) يوضح الإيرادات العامة خلال الفترة 2015 – 2024.

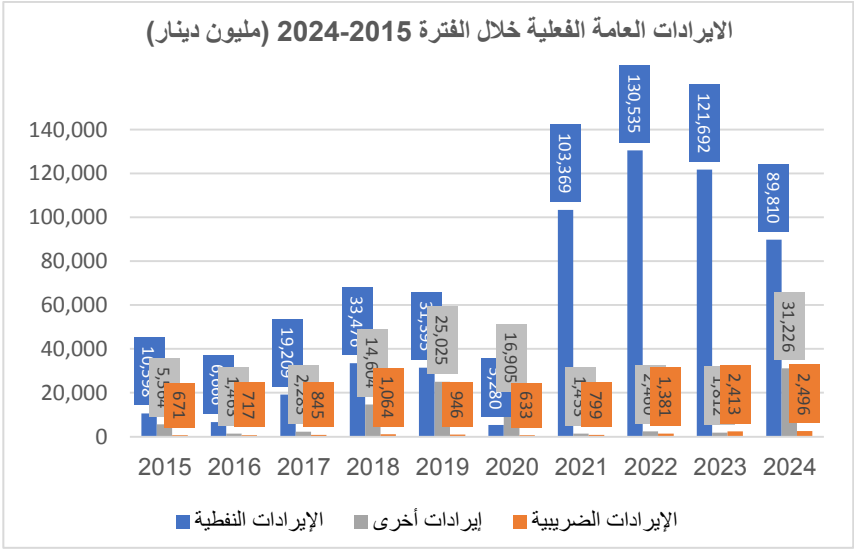

المصدر: من إعداد الباحثيْن.

الجدول (2) يوضح الإيرادات النفطية إلى إجمالي الإيرادات العامة خلال الفترة 2015–2024.

السنة	الإيرادات النفطية	إجمالي الإيرادات العامة
2015	10,598	16,833
2016	6,666	8,845
2017	19,209	22,338
2018	33,476	49,144
2019	31,395	57,365
2020	5,280	22,818
2021	103,369	105,620
2022	130,535	134,376
2023	121,692	125,918
2024	89,810	123,531

الشكل (2) يوضح الإيرادات العامة خلال الفترة 2015 – 2024.

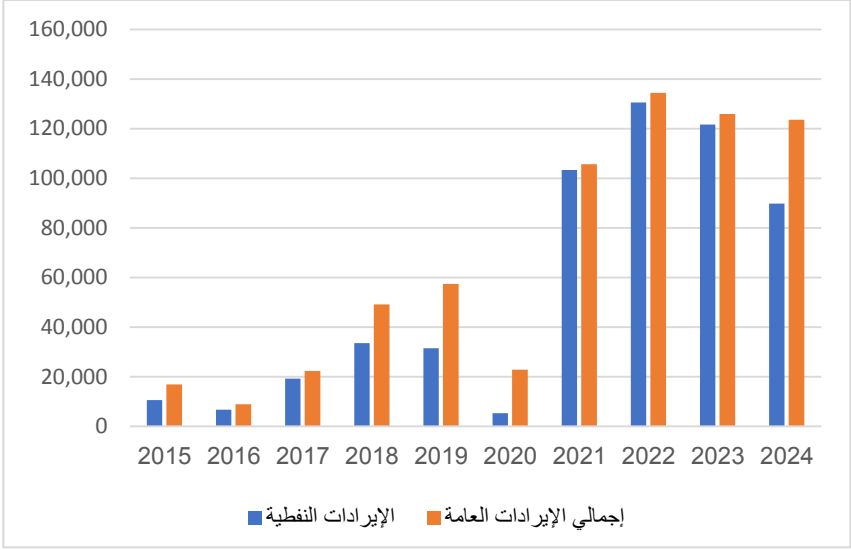

المصدر: من إعداد الباحثيْن.

الجدول (3) الايرادات الأخرى والايرادات الأخرى غير الإيرادات النفطية

السنة	الإيرادات الضريبية	إيرادات أخرى
2015	671.3	5,564.40
2016	716.9	1462.8
2017	845.2	2,283.40
2018	1,063.50	14,604.30
2019	945.5	25,025
2020	633	16,905
2021	798.6	1,452.50
2022	1,381.00	2,460.10
2023	2,413.30	1,812.10
2024	2,495.50	31,225.50

الشكل (3) يوضح الإيرادات العامة خلال الفترة 2015 – 2024.

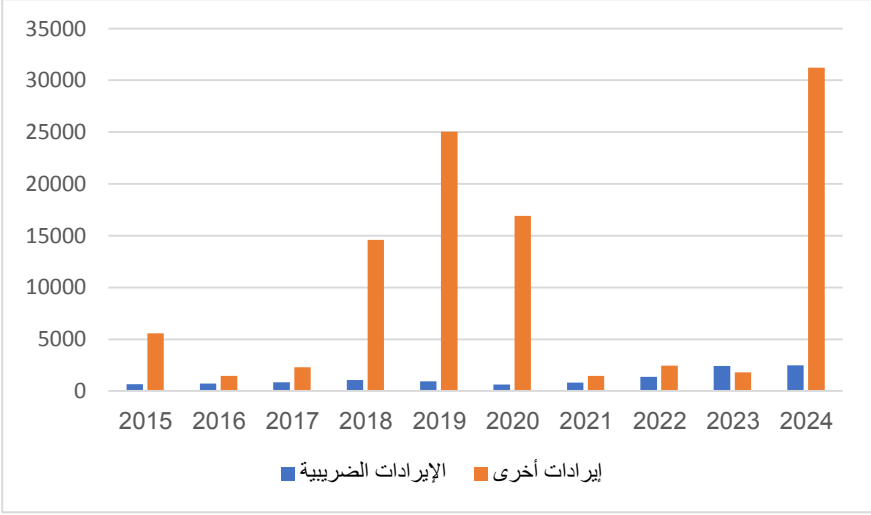

المصدر: من إعداد الباحثيْن.

2. معدل نمو الإيرادات الضريبية:

تمّ الاعتماد على المعادلة التالية لاحتساب معدل النمو:

معدل النمو= (قيمة العام الحالي – قيمة العام السابق)/(قيمة العام السابق) × 100

الجدول (4) نسبة معدل نمو الإيرادات الضريبية للفترة 2015 – 2024

السنة	الإيرادات الضريبة	معدل النمو
2015	671.3	%1.57
2016	716.9	%6.79
2017	845.2	%17.90
2018	1,063.5	%25.83
2019	945.5	%11.10-
2020	633.0	%33.05-
2021	798.6	%26.16
2022	1,381.0	%72.93
2023	2,413.3	%74.75
2024	2,495.5	%3.41

المصدر: من إعداد الباحثيْن بالاعتماد على وزارة المالية، النشرات الاقتصادية مصرف ليبيا المركزي (2024).

الشكل (4) يوضح الإيرادات العامة خلال الفترة 2015 – 2024.

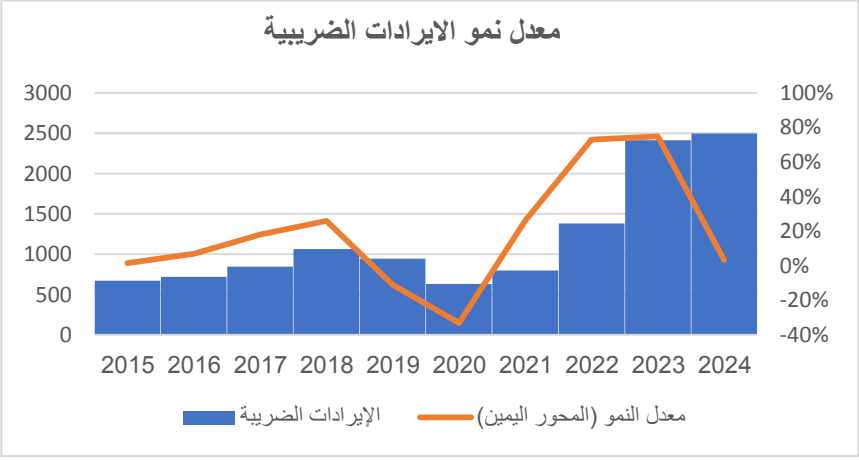

المصدر: من إعداد الباحثيْن.

كما هو موضح في الجدول خلال الفترة (2016-2017-2018) استمر موقف الإيراد الضريبي في التحسّن نوعا ما، حيث ارتفع معدل نمو الإيرادات الضريبية (6.79%، 17.90%، 25.83%) على التوالي مقارنة بالسنوات السابقة، في حين أنّه في سنة 2019 لم تسجّل نموًا يُذكر مقارنة بعام 2018 (0%). على عكس سنة 2020 تبيّن أنّ هناك انخفاض في نسبة معدل نمو الإيرادات الضريبية حيث انخفضت بنسبة (-11.1%) مقارنة بعام 2019، وعلى نفس السياق في 2021 انخفضت بنسبة (-15.54%) مقارنة بعام 2020. بينما في سنة (2022، 2023) ارتفعت بشكل ملحوظ مقارنة السنوات السابقة (2021،2022) على التوالي. إلّا أنّ الملاحظ أنّ نسبة نمو الإيرادات الضريبة في سنة 2024 ارتفعت بنسبة طفيفة (3.41%) مقارنة بعام 2023.

3. نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية في الميزانية العامة:

نسبة المساهمة = (الإيرادات الضريبية / الإيرادات الإجمالية) × 100

الإيرادات الضريبية: هي قيمة الإيرادات الناتجة عن الضرائب خلال سنة معينة (بالدينار الليبي).

الإيرادات الإجمالية: هي إجمالي إيرادات الدولة (تشمل النفطية وغير النفطية) خلال نفس السنة.

الجدول (5) نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية في الميزانية العامة للدولة للفترة 2015 – 2024.

السنة	الإيرادات الإجمالية	الإيرادات الضريبة	نسبة المساهمة الإيرادات الضريبة في الميزانية العامة
2015	16,833	671.3	%3.99
2016	8,845	716.9	%8.10
2017	22,338	845.2	%3.78
2018	49,144	1,063.5	%2.16
2019	57,365.2	945.5	%1.65
2020	22,818.0	633.0	%2.77
2021	105,620.0	798.6	%0.76
2022	134,376.2	1,381.0	%1.03
2023	125,917.7	2,413.3	%1.92
2024	123,531.1	2,495.5	%2.02

الشكل (5) يوضح الإيرادات العامة خلال الفترة 2015 – 2024.

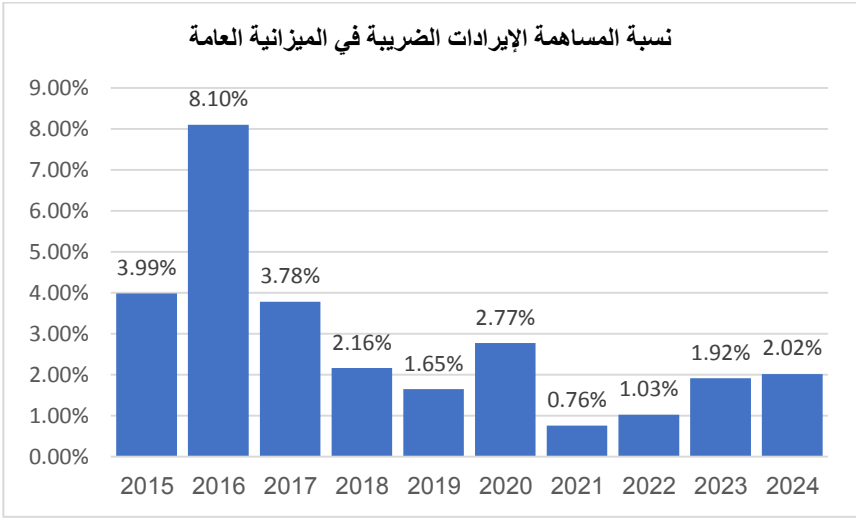

المصدر: من إعداد الباحثيْن.

بناءً على البيات الواردة في الجدول أعلاه تبيّن الآتي:

– شهدت الفترة (2015–2017) ارتفاعًا ملحوظًا في نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية، حيث بلغت في سنة 2016 (32.89%).

– انخفضت نسبة المساهمة بشكل كبير في الفترة 2018–2019 إلى 6.79% في 2018 و1.85% في 2019، نتيجة لزيادة الاعتماد على الإيرادات النفطية.

– في2020–2021 استمر الانخفاض، حيث وصلت نسبة المساهمة إلى 0.76% في 2021، ما يعكس تحديات النظام الضريبي وارتفاع الإيرادات النفطية.

– 2022–2024 شهدت هذه الفترة تحسنًا طفيفًا في نسبة المساهمة لتصل إلى (2.02%) في 2024، إلّا أنّها لا تزال متواضعة مقارنة بإجمالي الإيرادات.

– شهدت الإيرادات الضريبية تقلبات كبيرة خلال الفترة محل الدراسة، حيث ارتفعت بشكل ملحوظ في عامي (2022–2023) بنسبة نمو (72.93%) و (74.75%) على التوالي مقارنة بالسنوات السابقة.

النتائج والتوصيات:

تُظهر البيانات أنّ مساهمة الإيرادات الضريبية في الميزانية العامة لدولة ليبيا ما زالت محدودة مقارنة بالإيرادات الإجمالية ويرجع سبب ضعف مساهمة الإيرادات الضريبية في الميزانية العامة للدولة إلى:

1. هيمنة الإيرادات النفطية على الميزانية العامة أثرت سلبًا على مساهمة الإيرادات الضريبية.
2. القصور في عمليات التحصيل الضريبي وضعف البنية التحتية الإدارية.
3. عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي يؤثر على البيئة الاستثمارية، ويتطلب هذا الوضع تحسين السياسات المحاسبية والإدارية لتعزيز كفاءة النظام الضريبي وزيادة الاعتماد على الإيرادات المستدامة.

النتائج:

1. بلغت نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية أعلى مستوياتها في عام 2016 بنسبة (32.89%) نتيجة لانخفاض الإيرادات الإجمالية.
2. شهدت السنوات اللاحقة انخفاضًا ملحوظًا في نسبة المساهمة، حيث وصلت إلى أدنى مستوياتها عام 2021 بنسبة (0.76%).
3. بالرغم من التحسن الطفيف في الفترة 2022-2024، إلّا أنّ النسبة لا تزال منخفضة، حيث بلغت (2.02%) في عام 2024.
4. شهدت الإيرادات الضريبية تقلبات كبيرة خلال فترة الدراسة، مع تسجيل نمو ملحوظ في عامي 2022 و2023 بنسبة (72.93%) –(74.75%) على التوالي.

التوصيات:

1. تطوير النظام المحاسبي لتسجيل ومتابعة العمليات المالية بشكل أكثر دقة.
2. تحسين إجراءات التدقيق الضريبي للحد من التهرّب الضريبي.
3. تدريب موظفي الضرائب على استخدام التكنولوجيا الحديثة.
4. زيادة الوعي بأهمية الضرائب من خلال حملات تثقيفية.
5. تبني التحول الرقمي من خلال أنظمة دفع إلكترونية فعّالة لتحصيل الضرائب وتقليل التهرّب الضريبي.

6. تقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية من خلال تحفيز القطاعات غير النفطية.
7. تحديث التشريعات الضريبية بما يتوافق مع التطورات المتلاحقة.

الدراسات المستقبلية:

1. دراسة تأثير التحول الرقمي على كفاءة التحصيل الضريبي في ليبيا.
2. تقييم أثر الحوافز الاستثمارية على توسيع القاعدة الضريبية.

المصادر والمراجع:

- امريود، مسعود محمد (2021) المشاكل والتحديات التي تواجه تحديد وتحصيل ضرائب الدخل في ليبيا، مجلة دراسات محاسبية، العدد الرابع، تصدر عن نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين، ص ص 177-210.
- بيوض، نجيب سالم (2023) الإفصاح عن مؤشرات الفساد المالي على الإيرادات العامة للدولة الليبية دراسة تحليلية للتقارير السنوية الصادرة عن ديوان المحاسبة الليبي خلال الفترة 2012-2021م، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، المجلد العاشر-العدد الثاني، جامعة مصراتة، ص ص 100-121.
- تقارير ديوان المحاسبة السنوية لعام 2020-2021-2023. https://www.audit.gov.ly/ التقرير السنوي العام 2023م.
- جمال الدين، سيليني (2024) أثر تطبيق الحوكمة الضريبية في الحد من الفساد داخل المنظومة الضريبية: دراسة ميدانية بمركز الضرائب البليدة، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 13/ العدد01، ص ص 653-671..
- خلاط، سراج محمد (2013) دور النظام الضريبي في الاقتصاد الليبي، المجلة الجامعة، العدد الخامس عشر، المجلد الثالث، جامعة الزاوية، ص ص 157- 180.
- رحيل، محمد مفتاح الشيخ وحامد، عبد الحميد أحمد (2023) دور الضرائب في تمويل الخزانة العامة في ليبيا (1980-2022) مجلة الساتل، المجلد السابع عشر، العدد الثالث والثلاثون، تصدر عن جامعة مصراتة، ص ص 31-44.
- الزواغي، نجمي مفتاح عامر (2017) محددات الطاقة الضريبية وانعكاسها على الاقتصاد الليبي، مجلة الدراسات المالية: المحاسبية والإدارية، تصدر عن مخبر المحاسبة، المالية، الجباية والتأمين، جامعة أم البواقي الجزائر، ص ص 139-157. https://asjp.cerist.dz/en/article/21952
- ساسي. سامي، ومسعود، يوسف واقع السياسة المالية الضريبية في الاقتصاد الليبي للمدة (1970-2022)، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد التاسع، العدد 01، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، الجزائر، ص ص 113-129.
- شقلوف، محمد فرج (2023) الضريبة وأثرها على الميزانية العامة لدولة ليبيا، مجلة دراسات محاسبية تصدر عن نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين، Vol. 0 No. 5، ص ص353 – 371.
- عبد المنعم، هبة والفران، صبري (2021) رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية"، صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية صندوق النقد العربي أبو ظبي دولة الإمارات العربية المتحدة؛ ص ص 1-38.
- عطية، علي منصور ودلعاب أبو بكر خليفة (2023) تحليل وقياس فاعلية الأداء الضريبي في الاقتصاد الليبي، مجلة دراسات الإنسان والمجتمع، تصدر عن الجمعية الليبية للبحوث والدراسات العلمية، العدد 21، ص ص 1-20.

- علي، عيسى صالح و بوفرنة فاخر مفتاح، والشيباني، جمال نصر (2016) آثار انخفاض أسعار وإنتاج النفط على الموازنة الحكومية في ليبيا، مجلة المختار للعلوم الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد الخامس.
- قانون ضرائب الدخل رقم 7 لسنة 2010 م https://tax.gov.ly/Law1.aspx
- متولي، أيمن، عمار، عادل عياد عبد المجيد، رجب، أيمن أحمد (2019) أثر الحوافز الضريبية على الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة ليبيا، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 10/ العدد4، جامعة قناة السويس- كلية التجارة بالإسماعيلية.
- مصرف ليبيا المركزي. (2023) "بيان الإيراد والإنفاق من 1 يناير حتى 31 ديسمبر 2023.
- مصرف ليبيا المركزي. (2024) "بيان الإيراد والإنفاق من 1 يناير حتى 31 ديسمبر 2024.
- مصلحة الضرائب الليبية. (2024) "التقارير السنوية والإحصاءات المالية". https://tax.gov.ly
- ناصف، علي المهدي (2025) دراسة مدى مساهمة الإيرادات الضريبية (بعد استبعاد الرسوم الجمركية) في إجمالي الايرادات غير النفطية في ليبيا للفترة 2000-2023، المجلة الدولية للعلوم والتقنية، المجلد الأول، العدد السادس والثلاثون، https://www.stcrs.com.ly/istj/article details. php?id =1082
- النشرة الاقتصادية مصرف ليبيا المركزي للفترة 2015-2024 https://cbl.gov.ly/economic- /bulletin
- هويدي، إبراهيم مصطفى عبد الله، الحسين الهادي (2019) أهمية الإيرادات الضريبية غير النفطية وأثرها على الاقتصاد الليبي (خلال الفترة (1980-2008م) مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، العدد الرابع عشر، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأسمرية الإسلامية، زليتن.
- الوداني، حليمة خميس (2022) أثر التخطيط المالي في إعداد الموازنة العامة للدولة دراسة تطبيقية للموازنة الليبية ، مجلة دراسات الإنسان والمجتمع ، العدد17، ص ص 1-24